فيما تتواصل الحملة الوطنية لمنع السلاح بوتيرة عالية

وكيل الداخلية لقطاع الأمن العام لـ (14 أكتوبر) :

نجحنا في ضبط أكثر من 20 ألفاً و900 قطعة سلاح حتى الآن

تعاون المواطن وأجهزة الإعلام أحد الأسباب الرئيسة للنجاح

تتواصل في عموم محافظات الجمهورية فعاليات الحملة الوطنية لتنفيذ قرار وزارة الداخلية لمنع السلاح في مختلف عواصم المحافظات وحزامها الأمني والتي كانت قد بدأت في الـ23 من اغسطس المنصرم من العام الجاري 2007م وبتفاعل كبير من قبل ضباط وأفراد أجهزتنا الشرطوية والأمنية والوحدات العسكرية المساعدة وتعاون أبناء جماهير شعبنا العظيم الذي يمقت هذه الظاهرة بالاضافة الى الدور المتميز الذي لعبته وسائل الإعلام المختلفة، استطاعت وزارة الداخلية أن تحقق نتائج ممتازة من خلال هذه الحملة وتمكنت من ضبط عشرون الفاً وتسعمائة واربعة وعشرين قطعة سلاح ناري من عواصم المحافظات أو الحزام الأمني للجمهورية بالاضافة الى الوصول الى مانسبته 50 % في انخفاض معدل الجريمة وانخفاض نسبة الحوادث والعمل في سير فعاليات الحملة جار على قدم وساق لتنفيذ الغاية من قرار منع السلاح كظاهرة غير حضارية مثلت وتمثل العائق الحقيقي امام نماء وازدهار وتقدم الوطن اليمني ولمعرفة المزيد من التفاصيل أجرت الصحيفة حديثاً قصيراً مع الأخ اللواء/ محمد عبدالله القوسي وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن رئيس الحملة والحصيلة في الحوار الآتي:

متابعة/ محمود دهمس

انخفاض ملحوظ في نسبة الحوادث الجنائية والإصابات والوفاة

لواء محمد .. الى أي مدى توصلتم في تنفيذ فعاليات الحملة الوطنية لتنفيذ قرار وزارة الداخلية لمنع حمل السلاح؟

- نشكر جهود صحيفة 14 اكتوبر وتفاعلها الايجابي مع فعاليات الحملة الوطنية لمنع السلاح ومنذ بداية هذه الحملة نستطيع القول أن الوزارة وأجهزتها الأمنية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة استطاعت أن تحقق نتائج ايجابية ومشجعة جداً وهذا يعود الى جانب جهود الأجهزة الأمنية ووعي المواطن ومساعدته لنا في الإبلاغ عن وجود الأسلحة بالإضافة الى التفاعل الايجابي لأجهزة ووسائل الإعلام بمختلف صنوفها ودور الأقلام الشريفة في التوعية بأهمية خطورة هذه الظاهرة التي نجدها من أهم المنغصات امام التنمية الشاملة وحقيقة أن الحملة تسير بشكل ممتاز وتنفذ كما خطط لها وحققنا نتائج جيدة.

- هل يمكننا معرفة تفاصيل أوضح عن هذه النتائج؟

تمكنت الوزارة ومنذ بداية حملة تنفيذ قرار منع السلاح التي بدأت في الـ23 من أغسطس من العام 2007م من ضبط الفان ومائة وواحد وخمسون قطعة سلاح على مستوى عواصم المحافظات بينما ثم ضبط ثمانية عشر الفاً وسبعمائة وثلاثة وسبعون قطعة سلاح في الحزام الأمني للجمهورية ووصلت نسبة اختفاء الظاهرة لحمل السلاح الى 90 بالمائة وكانت من ثمار حملة منع السلاح انخفاض الحوادث الوصول الى انخفاض ملحوظ في عدد الحوادث حيث وصل عدد الحوادث ماقبل تنفيذ القرار بشهر الى (386) حادثة بينما بعد الحملة بشهر انخفضت لتصل الى (211) حادثة أي بما نسبته أكثر من 45% وبلغت حالات الوفاة ماقبل القرار بشهر الى (36) حالة وفاة بينما بعده بشهر 12 حالة وفاة اما الإصابات قبل القرار بشهر كانت (136) اصابة وبعد القرار بشهر (96) إصابة.

- هل لنا أن نتعرف على أبرز الأسباب لإنجاح هذه الحملة والوصول الى ما أوضحتموه من النتائج؟

نؤكد على ان أبرز هذه الأسباب في إنجاح فعاليات الحملة هو تعاون المواطنين في مساعدة رجال الأمن في أداء مهامهم وكذا الدور الهام وهو البلاغات المقدمة من المواطنين عن وجود الأسلحة وهذا كان له الأثر الكبير في ماوصلنا إليه من نتائج والحملة ستتواصل بنفس الوتيرة حتى نستطيع القضاء على ظاهرة حمل السلاح وتنفيذ قرار الوزارة بهذا الخصوص.

- ماهي الكلمة التي تودون قولها في ختام هذا الحديث القصير؟

نجدد دعوتنا لمن لديه سلاح بانه عليه تسليمه الى الأجهزة الأمنية وكذا الإخوة المواطنين الى مضاعفة الدور في الإبلاغ عن أية أسلحة لازالت لدى البعض الى أفراد الأمن حتى تتمكن الوزارة من القضاء على ظاهرة حمل السلاح في عموم الوطن اليمني الذي يتطلع الى التنمية والتقدم والرقي والازدهار كآمال وطموحات يقف السلاح عائق امام تحقيقها.

سلاح ناري (مسدس)

مجموعه من الأسلحه (كلاشنكوف)

مدارات

مشاريع مطلوبة لخدمة أبناء ردفان .. فهل تتحقق؟

عادل محمد قائد

تعد مديريات ردفان من المديريات التي حُرمت من المشاريع الخدمية رغم تنفيذ بعض المشاريع التطويرية بعد الوحدة المباركة .. لكن هذه المديريات بحاجة ماسة إلى مشاريع خدمية وضرورية لحياة أبناء المديريات المترامية الأطراف .. الأمر الذي يتطلب من المجالس المحلية تضافر الجهود لإستيعاب ووضع الخطط العملية المدروسة لتنفيذها.

ومن أبرز هذه المشاريع المطلوبة بناء مستشفى مركزي يخدم مديريات ردفان الأربع ويحتوي على جميع التخصصات الطبية، واعتماد توصيلة شبكة المياه والكهرباء إلى باقي المناطق المحرومة في مديريات ردفان الأربع، واعتماد شق وتوسعة وسفلتة طرقات للمناطق ذات الكثافة السكانية في جميع المديريات، وزيادة عدد حالات الرعاية الاجتماعية المعتمدة للمديريات الأربع تتناسب مع حجم الفقر، وزيادة عدد الوظائف بجميع التخصصات للمديريات، وفتح فروع للمنظمات الدولية الداعمة والعاملة في اليمن في جميع مديريات ردفان بما في ذلك فرع لجمعية الصالح الخيرية ومراكز رعاية الايتام وذوي الاحتياجات الخاصة واعتماد بناء مدينة رياضية تضم مديريات ردفان واعتماد رواتب مجزية لأسر الشهداء والجرحى والمناضلين وتحسين معيشتهم الحياتية واعتماد رواتب مجزية للمشائخ والأعيان باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي والذي تناط بهم الكثير من المهام في حل النزاعات وخدمة أبناء مناطقهم، واعتماد فتح مراكز للأسر المنتجة في قرى ومراكز مديريات ردفان هذه الخدمات المطلوبة.

فهل تتحقق ولو جزء منها مع بداية العام 2008م.

نأمل ذلك؟

بمشاركة 270 دار نشر محلية و عربية ..

غداً تدشين معرض صنعاء الدولي الـ24 للكتاب

صنعاء /سبأ

تنطلق غداً الاثنين بصنعاء فعاليات وأنشطة معرض صنعاء الدولي الرابع والعشرين للكتاب الذي يستمر حتى الثاني من نوفمبر القادم بمشاركة 270 دار نشر محلية وعربية، و 14 جهة رسمية حكومية من بلدان عربية مختلفة تشارك بأكثر من 300 ألف عنوان في مختلف مجالات المعرفة.

وقال رئيس الهيئة العامة للكتاب - رئيس اللجنة العليا للمعرض الدكتور فارس السقاف إن الهيئة استكملت ترتيبات وتجهيزات المعرض و بمستوى متميز عن الأعوام الماضية ، مشيرا إلى ما تم في هذا السياق من تنسيق بين الهيئة و اتحادات الناشرين في الدول العربية لتنظيم عملية المشاركة بحيث يتوافق عدد المشاركين وطبيعة الجهات المشاركة مع الطاقة الاستيعابية للمعرض، منوها بخصوصية الدورة الرابعة و العشرين بإفساح المجال بشكل كبير أمام الكتاب الورقي.

وأشار السقاف إلى أن المعرض سيشهد الإعلان عن عدد من المشاريع في مجال الكتاب في اليمن و على مستوى العمل العربي المشترك وفي مقدمتها إعلان انضمام اتحاد الناشرين اليمنيين

إلى إتحاد الناشرين العرب وبدء الهيئة في تنفيذ الخطوات العملية الخاصة بمشروع المكتبة الوطنية الكبرى بتكلفة تتجاوز 40 مليون دولار وإعلان الخطوات المستقبلية لمشروع البرنامج الوطني للمكتبات في عموم محافظات الجمهورية الذي تتبناه الهيئة.

كما سيتم التوقيع في إطار فعاليات المعرض على مجموعة إصدارات جديدة للهيئة منها كتاب خاص بالإنتاج الإبداعي الشعري للأديب والشاعر اليمني الكبير عبد الله عبد الوهاب نعمان وعناوين أخرى في مجالات فكرية و معرفية و إبداعية.

ويشارك في فعاليات المعرض المصاحبة عدد من الأدباء والكتاب اليمنيين والعرب وفي مقدمتهم المستشار الثقافي لفخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد العزيز المقالح والمفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا ، والدكتورة و جدان الصائغ و الدكتور صبري مسلم و آخرون والذين سيحيون بدورهم عدداً من الندوات و المحاضرات الفكرية و الثقافية خلال أيام المعرض.

ويشتمل برنامج الفعاليات المصاحبة على محاضرات وندوات متخصصة حول مستقبل الكتاب وقضايا النشر في اليمن والمنطقة العربية وواقع سوق الكتاب في العالم التي تنظم بالتنسيق مع

اتحاد الناشرين اليمنيين بالإضافة إلى إقامة أماسي وصباحيات شعرية وقصصية وفنية لمبدعين من الساحة المحلية.

و أشار مدير المعرض منير الدبعي إلى ما يوفره المعرض هذا العام من خدمات للزوار تتمثل في خدمة البحث الالكتروني المباشر عن الكتب في المعرض و تحديد دور النشر التي تتوفر فيها وموقعها من أجنحة المعرض و ذلك من خلال وحدة معلومات مجهزة على مدخل القاعة الرئيسية بالإضافة إلى توفير دليل الناشرين الخاص بالمشاركين في المعرض والذي يضم معلومات شاملة عن الجهات المشاركة و إصداراتها و معروضاتها من الكتب والدوريات .

كما تتميز الدورة الرابعة والعشرون للمعرض بالإعلان عن إطلاق الهيئة العامة للكتاب الموقع الكتروني الخاص بالمعرض - WWW.YEMENKETAB.NET - والذي يضم مختلف المعلومات والبيانات حول المعرض وأنشطته وفعالياته المصاحبة بالإضافة إلى معلومات توثيقية حول أبرز مشاريع الكتاب في اليمن التي يجري العمل على تنفيذها في الفترة القادمة.

في دراسة حديثة حول المناطق الصناعية بمحافظات عدن و لحج وأبين :

أهمية التوطين الصناعي وإيجاد علاقة صناعية بين مختلف المواقع وتنظيم أنشطتها

عدن / والية بجاش:

أكدت دراسة حديثة لإدارة المنطقة الصناعية بعدن أهمية التوطين الصناعي والصناعات المقترح توطينها في المناطق الصناعية المقترح إنشائها في محافظات عدن ولحج وأبين والمتمثلة في صناعة الأغذية والمشروبات والصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات المعدنية والصناعات الكهربائية والهندسية والتي تهدف إلى إيجاد علاقة صناعية منظمة بين مواقع الأنشطة الصناعية المختلفة والفصل بين الصناعات التي تؤثر سلبا على بعضها وتوفير الخدمات الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لخفض تكاليف المنتج.

وتطرقت الدراسة إلى واقع الصناعات الحالية المعتمدة على إحلال الواردات واعتماد مستلزمات الإنتاج المستوردة والتي لا تمتلك أي مقومات المنافسة في الأسواق الخارجية.. منوهة بأن عدم تتطابق الصناعات في المواصفات الفنية والجودة يعد هدرا لطاقات إنتاجية كبيرة، مشيره إلى أن تهميش دور مكاتب الصناعات في المحافظات أدى إلى ضعف قاعدة البيانات والمعلومات في القطاع الصناعي.

وأظهرت الدراسة إحصائية بقيمة الإنتاج الصناعي من مختلف الصناعات بلغت حتى نهاية خطة التنمية الثانية (2001 - 2005م) 548 ملياراً و250 مليون ريال مقابل /429/ ملياراً و /948/ مليون ريال حتى نهاية خطة التنمية الأولى وبنسبة زيادة تقدر بـ /27.5/ % .. موضحة أن قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات لها المساهمة الأكبر في قيمة الإنتاج الصناعي بنسبة /52.4/ % من إجمالي قيمة الإنتاج يليه قطاع الصناعة اللافلزية (الإنشائية) بنسبة /9.1/ % وقطاع منتجات المعادن المشكلة بنسبة /7.4/ %.

ومثل قطاع صناعة آلات والمعدات الكهربائية اقل مساهمة بنسبة /0.40/ % لافته إلى أن عدد العاملين في مختلف تلك القطاعات الصناعية ارتفع مع نهاية خطة التنمية الثانية إلى /175/ ألفاً و /749/ عاملاً مقارنة بـ /71/ ألفاً و /678/ عامل مع نهاية خطة التنمية الأولى وبنسبة زيادة تقدر بـ /145.2/ % .

وأعطت الدراسة مثلا بالمنطقة الصناعية بعدن المقترح إنشائها وامتيازاتها في موقعها الذي يقع في منطقة العلم على طريق أبين الساحلي من مساحة تبلغ /171/ هكتار أي بما يعادل /412/ فداناً وبعدها عن ساحل خليج عدن بـ /600/ متر وعن مركز المدينة التجاري /19/ كم وعن مطار عدن الدولي /14/ كم وعن التواهي /18.9/ كم وعن ميناء المنطقة الحرة /23/ كم.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم وتشجيع قيام الصناعات الحديثة مثل صناعات تكنولوجيا المعلومات والصناعات الكهربائية والهندسية والصناعات الكبيرة، وصناعات البتروكيماوية وصناعات مواد البناء وتلك الصناعات التي تستخدم مدخلات الإنتاج المحلية ومنحها بعض المزايا والتسهيلات بهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وأهمية التأهيل التدريب واحتياجات المناطق الصناعية للعمالة المدربة والمؤهلة وكذا المنشآت العلمية ومراكز التدريب والتأهيل وكيفية الاستفادة منها في تأهيل وتطوير مدارك هذه العمالة .

وأشارت إلى ضرورة بناء قاعدة شبكة معلومات تمتاز بسلاسة نقل وتدفق البيانات والمعلومات بين مراكز ومواقع صنع القرار في المراكز والمحافظات بغية خدمة المستثمر وتوجيه الاستثمارات في القطاعات الصناعية الواعدة.

وشددت الدراسة على أهمية أن تلعب مكاتب وزارة الصناعة في المحافظات دورها الفاعل في منظومة النمو والارتقاء بعملية التنمية الاقتصادية وتفعيل وتطوير فروع الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس لخلق صناعات ذات مواصفات فنية وجودة عالية تستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.. مؤكدة على ضرورة محاربة بؤرة الفساد والبيروقراطية الإدارية لخلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وإعادة النظر في بعض مخرجات العملية التعليمية وربطها باحتياجات سوق العمل.

وطالبت الدراسة بحماية الأرض الزراعية من الزحف العمراني من خلال إصدار قانون يحد من ذلك والاستفادة من تجارب بعض الدول في تشجيع الشباب للانخراط بالعمل في القطاع الزراعي والسمكي وخلق مشاريع إستراتيجية في القطاع الزراعي والسمكي وتسخير العديد من الموارد المحلية والمساعدات الخارجية لإبراز هذه المشاريع لحيز الواقع.

وأكدت الدراسة على ضرورة الإسراع بإصدار قانون تنظيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لخلق بيئة تنظيمية وقانونية لتشجيع وحماية هذا القطاع الصناعي والحيوي في الاقتصادي الوطني بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض القوانين واللوائح من النصوص المتضاربة وتعدد الصلاحيات لأكثر من جهة والتي لا تخدم عملية التنمية.

كما أوصت بضرورة الإشراك الفعلي للهيئة العامة لحماية البيئة والاسترشاد برأيها أثناء عملية تحديد مواقع المناطق الصناعية حتى لا تواجه بكوارث بيئية مستقبلية، وكذا إعداد قائمة بالمشاريع المؤهلة للحصول على ارض في المناطق الصناعية على أن تعطى الأولوية للمشاريع ذات الكثافة العمالية والمشاريع التي تستخدم في العملية الإنتاجية جزء كبير من المدخلات المحلية وكذا المشاريع الموجهة للتصدير.